الحكومة تطلع على نتائج زيارة المقداد إلى العراق

عرنوس يطالب بإخضاع الدعم الحكومي لعدالة التوزيع عبر قاعدة بيانات دقيقة

خطط لدعم الطبقات الفقيرة والهشة والمتعطلين من العمل ومحدودي الدخل

الوطن

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس أهمية اتخاذ كل الإجراءات ووضع الخطط القابلة للتنفيذ لدعم مؤسسات الحماية الاجتماعية لتشمل الطبقات الفقيرة والهشة والمتعطلين من العمل ومحدودي الدخل واعتماد سياسات دعم متنوعة وقطاعية مدروسة تساهم في تحسين الواقع المعيشي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة.

وشدد رئيس المجلس على العمل لتوفير السلة الاستهلاكية الأساسية من المنتجات المحلية ودعم التسويق المحلي للخضار والفواكه، وتعزيز الدعم للمؤسسة العامة للدواجن لرفع إنتاجيتها، وبذل أقصى الجهود لتشغيل خطوط الإنتاج الممكنة وتأهيل عدد من المعامل الغذائية واستثمار طاقاتها القصوى لإنتاج أكبر كمية من المواد الغذائية بما يلبي حاجة السوق المحلية، كذلك تقصيل كل التسهيلات لتوريد المواد الأساسية.

كما تم التأكيد خلال الجلسة على التوسع في إرواء المزيد من المساحات الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي وتثبيت الفلاحين في أراضيهم وتعزيز دعم قطاعات الزراعة والموارد المائية والصحة والتعليم والصناعة وغيرها من القطاعات الأساسية، وتشغيل وسائل النقل الجماعية بالطاقة القصوى في كل المحافظات، إضافة إلى استكمال صيانة باصات النقل الداخلي وتأمين متطلبات تشغيلها، وتسيير كل وسائل النقل الممكنة على الخطوط بين المحافظات بأسعار تغطي التكلفة مع هامش ربح بسيط، إضافة إلى تعزيز عمل الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية وتوجيهه نحو الشرائح الأشد حاجة.

وأكد عرنوس ضرورة أن تخضع منظومة الدعم الحكومي لعدالة التوزيع من خلال قاعدة بيانات دقيقة وواضحة للشرائح المستهدفة على أن تشمل الشريحة الأكبر من المستفيدين من الدعم، لافتاً إلى أن من أولويات العمل الحكومي دعم الشرائح الهشة.

وجدد تأكيده على ضرورة التشدد باتخاذ كل الإجراءات للحد من تهريب الثروة الحيوانية والحفاظ عليها من الاستنزاف وزيادة القطيع، وطلب من الوزارات المعنية بإعداد برنامج متكامل لتأمين أدوية الأمراض النوعية بكميات كافية ووفق الاحتياجات الفعلية.

ووجه رئيس مجلس الوزراء الجهات المعنية بمتابعة مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي تم توقيعها مع شركاء التعاون الدولي والعمل على ترجمتها على أرض الواقع ووضعها موضع التنفيذ بأسرع وقت بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

في ذلك اطلع مجلس الوزراء على تحضيرات وزارة التربية لامتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية بكل فروعها، وشدد في هذا السياق على تضافر جهود جميع الجهات لتأمين متطلبات العملية الامتحانية وتهيئة الجو المريح للطلبة لتقديم امتحاناتهم وتقديم كل التسهيلات لدخول الطلبة السوريين من جميع المناطق لتقديم الامتحانات.

وأجرى المجلس تقييماً لواقع حصاد محصول القمح وعمليات الاستلام في المراكز المعتمدة، وأكد مضاعفة الجهود لاستجرار كل الكميات المنتجة في ظل التقديرات المبشرة للإنتاج، وطلب من المحافظين المتابعة المباشرة لعمليات الحصاد والاستلام على أرض الواقع والتشدد بمنع أي خلل.

كما اطلع المجلس من وزير الخارجية والمغتربين الدكتور فيصل المقداد على زيارته إلى العراق مؤخراً والنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها لناحية تطوير العلاقات بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات وتعزيز التنسيق المشترك في مجال محاربة الإرهاب وتسهيل التبادل التجاري.

وقدمت وزيرة الثقافة الدكتورة لبانة مشوّح عرضاً حول تأثير الزلزال في المواقع الأثرية والأبنية التاريخية، موضحة أن العدد الإجمالي للمواقع المتضررة بلغ ٢٧ موقعاً وتم اعتماد أولويات التعامل مع هذه المواقع من خلال درجة الخطورة على الموقع وأهميته على المستوى الوطني وموقعه على لائحة التراث العالمي، ووافق المجلس على إعادة ترميم هذه المواقع وفق الأولويات والإمكانات المتوافرة.

وخلال الجلسة وافق المجلس على عدد من المشروعات التنموية والخدمية ذات الأهمية في عدد من المحافظات.

وحول رفع الطاقة الإنتاجية لمؤسسة الدواجن أكد مدير مؤسسة الدواجن سامي أبو دان لـ«الوطن» أن المؤسسة تقوم بالعديد من الإجراءات لزيادة الطاقة الإنتاجية وفق الإمكانات المتاحة لجميع المحافظات لكن بتقصها التمويل، موضحاً أن هناك حظائر جاهزة وحظائر بحاجة للترميم.

وعن الحظائر الجاهزة قال: إنها جاهزة لاستقبال الصيصان والدخول بالتربية سواء للبيّاض أم الفروج لكنها بحاجة للتمويل، أما النوع الثاني فلدى المؤسسة حظائر ضمن منشآت تحتاج إلى بعض الإصلاحات الجزئية وبحاجة أيضاً إلى تمويل، لافتاً إلى أن هناك حظائر مهدمة بحاجة لتمويل كذلك، إضافة إلى أن هناك منشآت خارج السيطرة وفي مناطق غير آمنة.

وأوضح مدير عام المؤسسة أنه تم التنسيق مع وزارة الزراعة لتقديم دراسة نظرية لمعرفة احتياجات المؤسسة لعمل الحظائر بالطاقات القصوى وما هي كمية الدعم المالي الذي تحتاجه الحظائر لتكون جاهزة للتربية وإعداد مذكرة أخرى عن الاحتياجات من الصيصان والعلف يتم العمل عليها حالياً.

وذكر أبو دان أن الإنتاج اليومي للمؤسسة بحدود ٣٥٠ ألف بيضة، لافتاً إلى أنه في حال تم تأمين التمويل اللازم للحظائر الجاهزة فقط مع تأمين العلف والصيصان من المتوقع أن يكون لدينا إنتاج /من ١٠٠ إلى ١١٠ ملايين بيضة سنوياً وتستوعب مليون صوص بيّاض ومليون صوص فروج و٢٥٠ طناً من اللحوم، مضيفاً: إن أرباح المؤسسة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت نحو ٢,٣ مليار ليرة.

ماذا يريد تجار وصناعيو حلب لتستعيد دورها الاقتصادي؟

حموي لـ«الوطن»: تطوير عمل المنصة- حصر وجود الجمارك في المنافذ الحدودية - إعادة تفعيل مطار حلب

هناء غانم

أكد رئيس غرفة تجارة حلب عامر حموي في حديثه لـ«الوطن» أن تجار وصناعيي حلب قدموا خلال اللقاء الذي جمعهم أمس الأول برئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس ثلاثة مطالب مهمة حلها سيسهم في دفع عجلة الاقتصاد وجعل بيئة العمل الاقتصادي أكثر تحفيزاً ومرونة وأكثر إنتاجية وهي تتعلق بمجموعة من الموضوعات والقضايا التي تعنى بالعمل الصناعي والتجاري وسبل تعزيز الإنتاج وتوفير مختلف السلع والمواد الأساسية في السوق المحلية بجودة عالية وأسعار مناسبة.

حموي أكد أن أول هذه المطالب إعادة النظر بآلية عمل المنصة وتطويره حيث طالب الوفد الاقتصادي بضرورة تحديد مدة تمويل المواد المستوردة اللازمة وخاصة ما يتعلق بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج بـ(٢٠ إلى ٢٥) يوماً وقص قيمة الفواتير بالليرة السورية عند حجز المبلغ وذلك لتمكين التاجر والصناعي من دراسة الكلف الحقيقية وبالتالي البيع والتصدير بأسعار منافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

وثانيها كان يخص آلية عمل الجمارك، حيث طالب الوفد بضرورة حصر دور الجمارك بضبط المنافذ الحدودية ومداخل المدن بما يمنع وصول المهربات إلى الأسواق داخل المدن وبالتالي عدم التعاطي مع محلات بيع المفرق، وطالبوا بضرورة إصدار قرار يسمح لإدارة الجمارك والتاجر بمطابقة كل البضائع ضمن الأسواق من خلال مطابقة البيانات الجمركية المتوافرة لدى التاجر أو الصناعي للبضائع في مستودعاته وللمنتجات التي ليس لها تاريخ صلاحية وترسيم البضائع التي لا يتوافر لها بيانات جمركية أو تم شراؤها من الأسواق الداخلية من التجار بتصفية فورية لتسديد ما يترتب عليها من رسم جمركي واعتبارها بضائع مستوردة أصولاً ولمدة ٦ أشهر يعلن عنها بكل وسائل التبليغ الرسمية وتكون مصدراً لرفد الخزينة وللمحافظة على أموال وبضائع التجار بنفس الوقت.

والأمر الثالث إعادة تفعيل مطار حلب الدولي برحلات من وإلى العواصم العربية بهدف تسهيل وصول التجار ورجال الأعمال إلى حلب.

وأشار حموي إلى أن هذه المطالب تأتي بعد عدة اجتماعات للتجار والصناعيين بغرفة تجارة حلب تم خلالها بلورة الأفكار وتحديد مشاكل ومعوقات العمل التجاري والإنتاجي في محافظة حلب وسبل إزالة هذه المعوقات بهدف استعادة حلب لدورها الاقتصادي المهم ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة الفعالة في تعافيه وتأمين بيئة عمل قادرة على المنافسة العربية بتقديم منتج محلي يعيد سورية إلى مكانتها الاقتصادية الحقيقية واستعداداً لروزنامة المعارض التي تحتاج إلى تطوير الإمكانات الحالية ودعمها بسبل وعوامل النجاح لتحقيق مشاركة فعالة تليق بعودة المنتج السوري للأسواق العربية بعد الانفتاح العربي الأخير على سورية والمباشرة الفعلية بالتحضير لهذه المعارض.

٦٠ مشروعاً متعثراً للإنشاءات العسكرية بطرطوس

عيسى: فروق الأسعار كبيرة جداً والإدارات العامة لا تبرر

ريا أحمد

٦٠ مشروعاً متعثراً للقطاع العام في محافظة طرطوس بسبب تأخر وتعثر تنفيذ المؤسسة العامة للإنشاءات العسكرية لها، وحال هذه الجهات دوما «تم توجيه عدة كتب إلى المتعهد لإنهاء الأعمال» سواء كانت هذه الأعمال طرقاً أم محطة معالجة أم أعمال لجامعة طرطوس وغيرها الكثير، ولكن من دون تجاوب يذكر.

ومن المعلوم أنه خلال الحرب كان التوجه بشكل كامل للتعاقد مع الشركات العامة الإنشائية لتنفيذ مشروعات كل الوزارات، ما أدى إما إلى التأخير بالتنفيذ نتيجة تعدد وكثرة تلك المشروعات، إلى جانب فروق الأسعار الكبير للحديد والبحص والإسمنت والمحروقات وغيرها الكثير الذي أوقع هذه الشركات بتعثرات كثيرة ومصائب كبيرة أمام الجهات المتعاقدة ولاسيما منها الخدمية كحال المدارس والطرق.

مدير فرع مؤسسة الانشاءات العسكرية بطرطوس أحمد عيسى أكد لـ«الوطن» أن الأسباب واضحة وهي مشكلة ضعف التمويل وفروق الأسعار، فكان التأخر بالتنفيذ وعدم القدرة على استكمال مشروعات تم التعاقد عليها منذ سنوات حيث تعثرت لأسباب إما تخص كورونا أو توقف توريد المحروقات، فلم تتجه إدارات القطاع العام لتبرير التأخير للحصول على فروق أسعار نستطيع من خلالها الاستمرار، وأوضح أن المؤسسة كانت تحصل على مخصصاتها من المازوت بسعر ٧٠٠ ليرة للبتر، على حين اليوم أصبحت كما القطاع الصناعي بسعر ٥٤٠٠ ليرة، وبالتالي العشرة آلاف ليتر ارتفعت من ٧ ملايين إلى ٥٤ مليوناً وحال طن الحديد كذلك حيث تعاقدت المؤسسة على تنفيذ مشروعات عندما كان طن الحديد مليون ليرة أو أقل، على حين الآن يتجاوز ٦ ملايين.

وأضاف: كل ذلك رافقه مشكلة «عدم تبرير» من الجهات العامة المتعاقد معها، فكان الاجتماع مع الجهات المعنية لتذليل وحل تلك المشكلات، وتم الاتفاق على تبرير التأخير والصرف المالي الناتج عن العمل على أرض المشروع لتمويل المواد اللازمة دون خلق مشكلة بصرف الرواتب لدى المؤسسة لأنها مؤسسة إنتاجية.

يذكر أن محافظ طرطوس عبد الحليم خليل تابع الأمر للوقوف على نسب تنفيذ المشروعات المتعاقد عليها من قبل الجهات العامة مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بطرطوس وأعطى مهلاً زمنية للانتهاء من إنجاز المشروع بعد مناقشة نسب التنفيذ وبيان أسباب تأخير هذه المشروعات البالغ عددها نحو /٦٠/ مشروعاً تنوعت بين التنموية والطرق والمدارس ومحطات المعالجة ووجه المعنيين بمعالجة العوائق التي تحول دون استكمال الأعمال بأسرع وقت وأكد على الالتزام بإتمام المشروعات خلال المهل الزمنية التي تم الاتفاق عليها في هذا الاجتماع بالخدمة والاستثمار، مع التقيد بالتنفيذ وفق الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة.

لجان للكشف على المساحات المتضررة

٢١٠ آلاف شجرة كرز تضررت في القنيطرة والتجار عزفوا عن شراء المحصول رغم انخفاض الأسعار

خالد خالد

بيّن المزارع راغب مصطفى أحد مزارعي الكرز من بلدة حضر بريف القنيطرة الشمالي أن الموسم الحالي لم يكن جيداً كما كان يرجو المزارعون الذين عقدوا الآمال على مبيعات جيدة كحال الموسم الماضي، حيث تعرضت حبات الكرز للضرر بسبب حبات البرد التي هطلت خلال نيسان الماضي وخاصة المناطق الشمالية من المحافظة، مؤكداً أن مساحة أرضه المزروعة بالكرز نحو ٥ دونمات وتكلف عليها نحو مليوني ليرة كأجور حراثة (ثلاث مرات) ورش مبيدات، لم تجن سوى المبلغ الذي دفعه فقط، ليذهب تعبه وتعب عائلته من دون مقابل وضياع موسم انتظره عاماً كاملاً.

بدوره أشار المزارع رشدي بهاء الدين إلى أن الضرر بحبات الكرز أدى إلى انخفاض الأسعار بشكل كبير وسعر الجملة اليوم ٤٠٠٠ ليرة، وهذا الضرر أدى إلى إحجام التجار عن شراء الكرز للتصدير من ريف القنيطرة الشمالي الذي تتركز فيه زراعته، وهذه الإصابة دفعت التجار للتوجه إلى مناطق أخرى في ريف دمشق، الأمر الذي كبد مزارعي القنيطرة خسائر كبيرة مطالباً بتعويض الفلاحين عن الخسائر، لكون الأسباب طبيعية.

وجدد بهاء الدين مطالب الفلاحين بضرورة وجود جمعية تسويقية لتسويق الإنتاج، أو إحداث معمل للاستفادة من الإنتاج الوفير من الأشجار المثمرة التي تتركز أغلبيتها بريف المحافظة الشمالي، ذاكراً وجود دراسة لإقامة منشأة إنتاج بخمسة خطوط لتوضيب الفواكه وتجفيفها وصنع المربيات.... ولكن لم يؤخذ بتلك الدراسة.

رئيسة الوحدة الإرشادية في بلدة حضر سهر الطويل أكدت أن مساحة أشجار الكرز المتضررة بالبلدة نحو ٧٠٠٠ دونم وكل دونم فيه ٣٠ شجرة (٢١٠ آلاف شجرة)، مبينة أن نسبة الضرر نحو ٨٠ بالمئة والضرر في بعض المناطق كان على نوعين سقوط الثمرة، أو ضربة بالثمرة، حيث أثرت حبات البرد في الثمرة وبقيت ظاهرة على الكرز ما أدى إلى انخفاض أسعارها وضعف تسويقها وانخفاض كمية الإنتاج هذا الموسم ليصل لنحو ١٠٠ طن.

وأوضح مدير الزراعة بالقنيطرة رفعت موسى أن القنيطرة من المحافظات المتميزة بزراعة أشجار الكرز، ويزرع بعلاً ومروياً كما تعد شجرة الكرز من الأشجار القليلة الإصابة بالأمراض والحشرات ولا تحتاج إلى اهتمام كبير، فقط الحاجة إلى تقليم (إزالة جزء من أجزاء النبات لتحسين شكلها ولتعطي أزهاراً وثماراً أفضل)، وكذلك التسميد يعطي الشجرة عناصر غذائية تساعدها على النمو، إضافة إلى حراثة الأرض، وعملية المكافحة في حال حدوث مرض.

وأوضح موسى أن إنتاج القنيطرة من ثمار الكرز هذا الموسم انخفض بسبب الضرر الذي لحق بالكرز بسبب حبات البرد، والموسم الماضي بلغ نحو ٢٧٥١ طناً منها ٢٠٥٦ طناً من الكرز البعل و٦٩٥ طناً من المروي، لافتاً إلى أن المساحة المزروعة بعلاً ٩٠٠٠ دونم وعدد الأشجار نحو ٢٧٠ ألفا، في حين المساحة المروية ١٠٥١ دونماً وعدد أشجار الكرز المروي نحو ٣٠ ألفاً، ومن الأنواع المزروعة الفرنسي والطلياني، وتتركز زراعتها في القطاع الشمالي من المحافظة في قرى (حضر- مزارع الأمل- طرنجة- جباثا الخشب- الكوم).

وحول الضرر الذي لحق بمحصول الكرز أكد مدير الزراعة تشكيل لجان للكشف على حقول الفلاحين وتحديد المساحات المتضررة وعدد الأشجار وحجم الضرر، كما تم تكليف رئيس دائرة الجفاف بإعداد الجداول لعرضها على المحافظ ومن ثم رفعها للوزارة.

وطلب مدير الزراعة من رئيس دائرة الجفاف تزويد «الوطن» بالمعلومات اللازمة عن الأضرار بكامل المحافظة، لكن لم تتم الاستجابة لتوجيهات المدير وحتى إعداد المادة لم نحصل على أي معلومة لعمل اللجان!؟

من جانبه أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة محمد صالح دياب الاهتمام بالزراعة بشقيها النباتي والحيواني والسعي للتخفيف من معاناة الفلاحين وتأمين مستلزمات الإنتاج، مشيراً إلى أنه ستتم دراسة حجم الضرر الذي أصاب الكرز، ومدى موافقته للشروط المطلوبة للتعويض والمحددة من وزارة الزراعة، من أجل التعويض على الفلاحين المتضررين.

ولفت دياب إلى أن مؤسسة السورية للتجارة ترغب في استجرار محصول التفاح من مزارعي القنيطرة، ولذلك سيتم عقد لقاء بين المحافظة والسورية للتجارة والفلاحين لتسويق الكميات التي يرغبون بها، أما بالنسبة لإحداث منشأة لتوضيب وفرز وتجفيف الفواكه، فإن المحافظة جاهزة للتعاون مع أي مستثمر وسيتم تقديم كل التسهيلات اللازمة لمن يرغب بالاستثمار في القطاع الزراعي.

«التفتيش» تكشف فساداً بـ٢١ مليار ليرة في ثلاثة أشهر واسترداد ١٠ مليارات منها حتى الآن

عبدالهادي شباط

كشف مصدر في هيئة الرقابة والتفتيش لـ«الوطن» أن قيم المبالغ المكتشفة خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠٢٣) تجاوز ٢١,٤ مليار ليرة وأكثر من ٥٩ ألف دولار أميركي في حين سجلت المبالغ المحصلة نحو ١٠,٩ مليارات ليرة وقيم المبالغ الواجب تحصيلها ١١,٣ مليار ليرة ونحو ٥٩٦٧٥ دولاراً.

وبين أن إجمالي عدد القضايا المعتمدة ٨٣٥ قضية رقابية وتحقيقية انتهت إلى إحالات للقضاء وإحالات للمحكمة المسلكية وعقوبات مسلكية وإجراءات إدارية.

وتمثل أرقام الهيئة بالنسبة للمبالغ المكتشفة أو المحصلة تطوراً لجهة التوسع في مساحة القضايا التي تتحقق منها الهيئة وتتم متابعتها من المفتش المختص ومديريات الرقابة الداخلية التي ترتبط مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش فنياً، والتي أثار دمجها وإعادة هيكلتها لدى بعض الوزارات خلال الفترة الماضية العديد من التحفظات من الجهات العامة والمختصين والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي أوضحت في (حينها) أنه لم يتم إبلاغها أو استشارتها عند إجراء عمليات الدمج واعتبرت أن هذا الإجراء مخالف لقانون الهيئة، وفيه انتهاك لسرية المراسلات والتقارير التفتيشية المتبادلة بين الهيئة ومديريات الرقابة في الجهات العامة، وخاصة أن مديريات الرقابة الداخلية في الجهات العامة أحدثت بموجب قانون الهيئة وأن أي فصل أو تعديل في عملها وصلاحياتها يجب ألا يتم إلا بموافقة الهيئة والقانون الناظم لعملها.

وبالعموم كانت معظم التصريحات تفيد في حينها حول هذا الموضوع بأن التحقيق هو من اختصاص السلطة القضائية وأن القانون ٢٤ الناظم لعمل الهيئة منحها صلاحية التحقيق الإداري وبموجب القانون أيضاً تفوض الهيئة الرقابات الداخلية بهذه الصلاحية.

بينما يعتبر المرسوم الخاص بمنح تعويض طبيعة عمل للمفتش عاملاً مهماً لجهة تحصين وتحفيز المفتش على أداء مهامه وخاصة أنه يتعامل مع الكثير من القضايا التي تحتاج لبحث ودراسة وإعداد تقارير، حيث استفاد من هذا التعويض نحو ٥٨٠ مفتشاً في الهيئة حسب ما أفاد به بعض العاملين فيها وأصبحت تعويضات طبيعة العمل لديهم ٧٥ بالمئة بدلاً من ٣٦ بالمئة و٢٠ بالمئة بدلاً من ٥٠٠ ليرة للمتدربين وتشتمل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وفق هيكلها التنظيمي على ١٤ فرعاً في المحافظات و٢٢ رئيس مجموعة ونحو ٦ معاونين لرئيس الهيئة.